الجمعة ٢١ آب ٢٠٢٦ م ٢٨ آب ٢٠٢٦ م ٥ ربيع الثاني ١٤٤٨ هـ
٤
المنار
صحيفة أسبوعية تصدر عن مجلس أعيان وادي الزيتونة
ص.ب: 6500002017000 | الهاتف: 5593356 | البريد: 8300028

أنبوب الغاز يقترب من أبواب المخيم… وأهالي الزيتونة يخشون الانفجار قبل التدفئة

مراسلنا في الزيتونة ـــ الثلاثاء ٢٦ آب ٢٠٢٦

على بعد أمتار قليلة من خيمة أم سليم الحمدان في مخيم الزيتونة، يرتفع عمود من الحديد الأصفر بطول ثلاثة أمتار، تحيط به أسلاك شائكة وحواجز إسمنتية. وعليه لافتة كتب عليها بخط عريض: «خطر الغاز – ممنوع الاقتراب». وتحت اللافتة، يمر أنبوب الغاز الذي وصل إلى المخيم قبل أسبوعين، بعد سنوات من الوعود والانتظار.

أم سليم، التي نزحت مع عائلتها من قرية تل الصفصاف قبل أربع سنوات، لا تعرف بعد ما إذا كان هذا الأنبوب سيمنحها دفئا أم خوفا. فالشتاء الماضي كان قاسيا على سكان الخيام، وكثير من العائلات اضطرت إلى حرق الأخشاب والبلاستيك للتدفئة. اليوم، تقول إن الجميع يريد الغاز، لكن لا أحد يريد أن يعيش بجانب أنبوب قد يتحول إلى قنبلة.

وبحسب شركة وادي الزيتونة للطاقة، المشغل المحلي للشبكة، فإن الأنبوب يمتد على طول 4.2 كيلومتر، ويغذي حتى الآن 1870 منزلا ومحلا تجاريا في بلدة الزيتونة ومخيمها. وقال مديرها التقني المهندس رامي قبلان الحسيني إن «الأعمال نفذت وفق المواصفات، وإن الضغط في الشبكة مستقر حاليا». غير أنه أقر بأن «بعض الوصلات المنزلية ما زالت بحاجة إلى تدقيق، وهذا طبيعي في أي مشروع بهذا الحجم».

لكن هذه الكلمات لم تطمئن السكان. فقد سجل فريق الدفاع المدني في الزيتونة، منذ بدء التجربة، 14 بلاغا عن تسرب للغاز، بعضها في مطابخ منازل لم تركب أجهزة التدفئة بعد. وفي 9 تموز وحده، استجاب الفريق لثلاثة بلاغات في يوم واحد، بينها بلاغ في مخيم الزيتونة نفسه، حيث اشتم سكان خيمة قريبة من الأنبوب رائحة الغاز قبل أن يلاحظ أحد أي تسرب مرئي.

وتقول رئيسة الفريق، النقيبة سلمى الدباغ، إن المشكلة ليست في الأنبوب وحده، بل في الطريقة التي ركبت بها بعض الوصلات. وأضافت: «رأينا أنابيب تمر تحت أعمدة الكهرباء وقريبة جدا من مجاري المياه، وهذا خطر كبير. نحن لا نريد أن نكون في موقع الإطفاء بعد وقوع الانفجار، بل نريد أن نمنعه قبل أن يحدث».

وتطالب الدباغ بتركيب أجهزة إنذار للغاز في كل منزل، وبتدريب السكان على كيفية التصرف عند الشك بتسرب، إضافة إلى إغلاق الأنبوب مؤقتا حتى تستكمل الفحوص الفنية. وقالت: «لا نريد أن نخيف أحدا، لكن الخوف الحقيقي هو أن نتأخر ثم نندم».

في المقابل، يرى بعض السكان أن المخاوف مبالغ فيها، وأن الأنبوب جلب لهم فرصة حقيقية لتحسين ظروف حياتهم. ويقول أبو عمر الشامي، وهو أب لخمسة أطفال يعمل في ورشة لتصليح الدراجات الهوائية داخل المخيم، إن فاتورة الغاز ستكون أقل بكثير من شراء الأسطوانات أو الحطب، شرط أن تبقى الأسعار مدعومة. وأضاف: «إذا ارتفعت الأسعار بعد شهرين، فسنعود إلى الحطب، ولن يكون أحد قادرا على منعنا».

وتعهدت شركة وادي الزيتونة للطاقة بإجراء فحص شامل للشبكة قبل نهاية أيلول، وبتوزيع كتيبات إرشادية على جميع المنازل المتصلة. كما أعلنت عن خط ساخن للطوارئ يعمل على مدار الساعة، على أن تبدأ حملة التوعية الأولى في مخيم الزيتونة يوم السبت المقبل. وحتى ذلك الحين، ستبقى أم سليم وجيرانها ينظرون إلى الأنبوب بمزيج من الأمل والخوف، وهم يعرفون أن الدفء الذي ينتظرونه قد يأتي من المكان نفسه الذي يخشونه.

مجلس أعيان وادي الزيتونة يقر موازنة 2026 بعجز محدود

الجلسة عقدت في قاعة المجلس بمقره الرئيسي في بلدة الزيتونة

صادق مجلس أعيان وادي الزيتونة في جلسته العادية التي عقدت يوم الثلاثاء الماضي على مشروع الموازنة العامة للسنة المالية 2026، بعد مناقشة استمرت ثلاث جلسات متتالية. وقد صوت لصالح المشروع 11 عضوا من أصل 15، فيما امتنع أربعة أعضاء عن التصويت. وتبلغ قيمة الموازنة المقرة 3 ملايين و420 ألف دينار، بعجز مقدر قدره 185 ألف دينار يغطى من الفائض المتراكم.

وقال رئيس المجلس، الشيخ عبد الرحمن أبو سليمان، في كلمته الختامية إن الموازنة «لم تكن سهلة، لأننا اخترنا أن نحمي الخدمات الأساسية من أي اقتطاع، رغم الضغوط التي يعرفها الجميع». وأضاف أن المجلس رفض اقتراحات بخفض مخصصات التعليم والصحة، مؤكدا أن هذين القطاعين «خط أحمر لا يمكن المساس به تحت أي ظرف».

وتتوزع النفقات الجارية على النحو التالي: 1 ملايين و860 ألف دينار للرواتب والأجور، و740 ألف دينار للخدمات والصيانة، و310 آلاف دينار للمنح والمساعدات الاجتماعية، فيما خصص مبلغ 275 ألف دينار لمشاريع البنية التحتية، من بينها تعبيد 4.2 كيلومتر من الطرق الداخلية وتوسعة شبكة الصرف الصحي في حي المنارة.

وفي المقابل، بلغت الإيرادات المتوقعة 3 ملايين و235 ألف دينار، أي بزيادة 6 بالمئة عن تقديرات العام الماضي، مدفوعة بتحسن الجباية المحلية وارتفاع عائدات رسوم النظافة. وأشار المدير المالي للمجلس، السيد فراس الكيلاني، إلى أن نسبة التحصيل الفعلي بلغت 87 بالمئة حتى نهاية حزيران، مقابل 81 بالمئة في الفترة نفسها من العام السابق.

وأكد الكيلاني أن المجلس اعتمد تقديرات محافظة في الإيرادات المتوقعة من الرسوم الجمركية، بعد تراجع حركة الشاحنات عبر معبر وادي الزيتونة الحدودي بنسبة 14 بالمئة خلال الربع الأول من السنة. وقال: «لا نريد أن نفاجأ بعجز أكبر في منتصف العام، لذلك اخترنا أرقاما واقعية حتى لو بدت أقل طموحا».

وتضمنت الموازنة مخصصات لتشغيل محطة الضخ الجديدة على نبع عين الصفصاف، التي من المنتظر أن تبدأ العمل مطلع تشرين الأول المقبل، إضافة إلى مبلغ 120 ألف دينار لصيانة المدرسة الثانوية للبنات في بلدة المنارة. كما رصد مبلغ 60 ألف دينار لتركيب إنارة شمسية في 230 نقطة مظلمة على الطريق الرابط بين الزيتونة وقرية كفر النخيل.

وأعلن رئيس المجلس أن لجنة الرقابة المالية ستباشر عملها في 1 أيلول، وأن أول تقرير ربع سنوي سيعرض على الأعضاء في 15 تشرين الأول. وقال: «الموازنة ليست وعودا، بل التزام أمام الناس، وسنحاسب أنفسنا قبل أن يحاسبنا أحد».

بلدية المنارة تطلق حملة لتشجير 5 آلاف شجرة على طريق الساحل

المشروع يستمر ثلاث سنوات ويشمل زراعة أشجار الزيتون والخروب

المنارة – الأحد ١٤ أيلول 2026: أطلقت بلدية المنارة صباح اليوم حملة واسعة لتشجير 5 آلاف شجرة على طول طريق الساحل الممتد بين المنارة وقرية عين الصفصاف، في خطوة تقول إنها تهدف إلى مواجهة التصحر وتحسين جودة الهواء في المدينة. وشارك في الحملة الأولى نحو 300 متطوع بين طلاب المدارس وموظفين في البلدية، توزعوا على ثلاثة مواقع زرعوا فيها أشجار الزيتون والخروب والسرو.

وقال رئيس البلدية المهندس كمال الدين الورداني في كلمة ألقاها عند مدخل الموقع الأول إن المشروع «ليس مجرد زراعة أشجار، بل استثمار في ذاكرة المدينة وفي صحة أبنائها». وأضاف أن البلدية خصصت للحملة ميزانية بلغت 1.8 مليون دينار، تشمل ثمن الشتلات وأنظمة الري بالتنقيط وسياجا واقيا لكل شجرة.

وأوضح مدير دائرة البيئة في البلدية السيد فادي منصور أن الشتلات اختيرت بعناية لتناسب التربة الرملية والرياح القوية التي تميز المنطقة الساحلية، مشيرا إلى أن فرقا متخصصة ستتولى الري والتقليم خلال السنوات الثلاث الأولى. وأكد أن البلدية ستعتمد على مياه معالجة من محطة المنارة الشرقية لري الأشجار في فصل الصيف، تجنبا لاستنزاف شبكة المياه العامة.

وتأتي الحملة بعد سنوات من الجدل حول توسعة طريق الساحل، الذي شهد خلال العقد الماضي قطع مئات الأشجار القديمة لصالح مشاريع الطرق والأبنية. وقالت عضوة جمعية أصدقاء البيئة في المنارة الدكتورة هالة السماوي إن الجمعية «ترحب بأي خطوة إيجابية، لكننا نريد أن نرى الأشجار التي قطعت تعوض بأشجار كبيرة وليس بشتلات صغيرة لا تعيش».

وردا على ذلك، أعلن الورداني أن البلدية ستنشر تقريرا سنويا عن نسب نجاح الشتلات، وأنها ستعتمد غرامات على كل شجرة تقطع أو تتلف بفعل البناء. وقال: «من يريد أن يبني على الطريق عليه أن يحمي ما زرعناه، وإلا فسيدفع ثمن ما أتلف».

وتستمر الحملة حتى نهاية تشرين الثاني، وتشمل في مرحلتها الثانية شارع الكورنيش وساحة الميناء القديم. وقال الورداني إن البلدية تأمل أن تصل إلى 12 ألف شجرة بحلول عام 2029، بما يعادل، بحسب تقديراتها، امتصاص نحو 900 طن من ثاني أكسيد الكربون سنويا.

مجلس أعيان وادي الزيتونة يقر موازنة 2026 بعجز محدود

الجلسة عقدت في قاعة المجلس بمقره الرئيسي في بلدة الزيتونة

صادق مجلس أعيان وادي الزيتونة في جلسته العادية التي عقدت يوم الثلاثاء الماضي على مشروع الموازنة العامة للسنة المالية 2026، بعد مناقشة استمرت ثلاث جلسات متتالية. وقد صوت لصالح المشروع 11 عضوا من أصل 15، فيما امتنع أربعة أعضاء عن التصويت. وتبلغ قيمة الموازنة المقرة 3 ملايين و420 ألف دينار، بعجز مقدر قدره 185 ألف دينار يغطى من الفائض المتراكم.

وقال رئيس المجلس، الشيخ عبد الرحمن أبو سليمان، في كلمته الختامية إن الموازنة «لم تكن سهلة، لأننا اخترنا أن نحمي الخدمات الأساسية من أي اقتطاع، رغم الضغوط التي يعرفها الجميع». وأضاف أن المجلس رفض اقتراحات بخفض مخصصات التعليم والصحة، مؤكدا أن هذين القطاعين «خط أحمر لا يمكن المساس به تحت أي ظرف».

وتتوزع النفقات الجارية على النحو التالي: 1 ملايين و860 ألف دينار للرواتب والأجور، و740 ألف دينار للخدمات والصيانة، و310 آلاف دينار للمنح والمساعدات الاجتماعية، فيما خصص مبلغ 275 ألف دينار لمشاريع البنية التحتية، من بينها تعبيد 4.2 كيلومتر من الطرق الداخلية وتوسعة شبكة الصرف الصحي في حي المنارة.

وفي المقابل، بلغت الإيرادات المتوقعة 3 ملايين و235 ألف دينار، أي بزيادة 6 بالمئة عن تقديرات العام الماضي، مدفوعة بتحسن الجباية المحلية وارتفاع عائدات رسوم النظافة. وأشار المدير المالي للمجلس، السيد فراس الكيلاني، إلى أن نسبة التحصيل الفعلي بلغت 87 بالمئة حتى نهاية حزيران، مقابل 81 بالمئة في الفترة نفسها من العام السابق.

وأكد الكيلاني أن المجلس اعتمد تقديرات محافظة في الإيرادات المتوقعة من الرسوم الجمركية، بعد تراجع حركة الشاحنات عبر معبر وادي الزيتونة الحدودي بنسبة 14 بالمئة خلال الربع الأول من السنة. وقال: «لا نريد أن نفاجأ بعجز أكبر في منتصف العام، لذلك اخترنا أرقاما واقعية حتى لو بدت أقل طموحا».

وتضمنت الموازنة مخصصات لتشغيل محطة الضخ الجديدة على نبع عين الصفصاف، التي من المنتظر أن تبدأ العمل مطلع تشرين الأول المقبل، إضافة إلى مبلغ 120 ألف دينار لصيانة المدرسة الثانوية للبنات في بلدة المنارة. كما رصد مبلغ 60 ألف دينار لتركيب إنارة شمسية في 230 نقطة مظلمة على الطريق الرابط بين الزيتونة وقرية كفر النخيل.

وأعلن رئيس المجلس أن لجنة الرقابة المالية ستباشر عملها في 1 أيلول، وأن أول تقرير ربع سنوي سيعرض على الأعضاء في 15 تشرين الأول. وقال: «الموازنة ليست وعودا، بل التزام أمام الناس، وسنحاسب أنفسنا قبل أن يحاسبنا أحد».

بلدية المنارة تطلق حملة لتشجير 5 آلاف شجرة على طريق الساحل

المشروع يستمر ثلاث سنوات ويشمل زراعة أشجار الزيتون والخروب

المنارة – الأحد ١٤ أيلول 2026: أطلقت بلدية المنارة صباح اليوم حملة واسعة لتشجير 5 آلاف شجرة على طول طريق الساحل الممتد بين المنارة وقرية عين الصفصاف، في خطوة تقول إنها تهدف إلى مواجهة التصحر وتحسين جودة الهواء في المدينة. وشارك في الحملة الأولى نحو 300 متطوع بين طلاب المدارس وموظفين في البلدية، توزعوا على ثلاثة مواقع زرعوا فيها أشجار الزيتون والخروب والسرو.

وقال رئيس البلدية المهندس كمال الدين الورداني في كلمة ألقاها عند مدخل الموقع الأول إن المشروع «ليس مجرد زراعة أشجار، بل استثمار في ذاكرة المدينة وفي صحة أبنائها». وأضاف أن البلدية خصصت للحملة ميزانية بلغت 1.8 مليون دينار، تشمل ثمن الشتلات وأنظمة الري بالتنقيط وسياجا واقيا لكل شجرة.

وأوضح مدير دائرة البيئة في البلدية السيد فادي منصور أن الشتلات اختيرت بعناية لتناسب التربة الرملية والرياح القوية التي تميز المنطقة الساحلية، مشيرا إلى أن فرقا متخصصة ستتولى الري والتقليم خلال السنوات الثلاث الأولى. وأكد أن البلدية ستعتمد على مياه معالجة من محطة المنارة الشرقية لري الأشجار في فصل الصيف، تجنبا لاستنزاف شبكة المياه العامة.

وتأتي الحملة بعد سنوات من الجدل حول توسعة طريق الساحل، الذي شهد خلال العقد الماضي قطع مئات الأشجار القديمة لصالح مشاريع الطرق والأبنية. وقالت عضوة جمعية أصدقاء البيئة في المنارة الدكتورة هالة السماوي إن الجمعية «ترحب بأي خطوة إيجابية، لكننا نريد أن نرى الأشجار التي قطعت تعوض بأشجار كبيرة وليس بشتلات صغيرة لا تعيش».

وردا على ذلك، أعلن الورداني أن البلدية ستنشر تقريرا سنويا عن نسب نجاح الشتلات، وأنها ستعتمد غرامات على كل شجرة تقطع أو تتلف بفعل البناء. وقال: «من يريد أن يبني على الطريق عليه أن يحمي ما زرعناه، وإلا فسيدفع ثمن ما أتلف».

وتستمر الحملة حتى نهاية تشرين الثاني، وتشمل في مرحلتها الثانية شارع الكورنيش وساحة الميناء القديم. وقال الورداني إن البلدية تأمل أن تصل إلى 12 ألف شجرة بحلول عام 2029، بما يعادل، بحسب تقديراتها، امتصاص نحو 900 طن من ثاني أكسيد الكربون سنويا.

أنبوب الغاز يقترب من أبواب المخيم… وأهالي الزيتونة يخشون الانفجار قبل التدفئة

مراسلنا في الزيتونة ـــ الثلاثاء ٢٦ آب ٢٠٢٦

على بعد أمتار قليلة من خيمة أم سليم الحمدان في مخيم الزيتونة، يرتفع عمود من الحديد الأصفر بطول ثلاثة أمتار، تحيط به أسلاك شائكة وحواجز إسمنتية. وعليه لافتة كتب عليها بخط عريض: «خطر الغاز – ممنوع الاقتراب». وتحت اللافتة، يمر أنبوب الغاز الذي وصل إلى المخيم قبل أسبوعين، بعد سنوات من الوعود والانتظار.

أم سليم، التي نزحت مع عائلتها من قرية تل الصفصاف قبل أربع سنوات، لا تعرف بعد ما إذا كان هذا الأنبوب سيمنحها دفئا أم خوفا. فالشتاء الماضي كان قاسيا على سكان الخيام، وكثير من العائلات اضطرت إلى حرق الأخشاب والبلاستيك للتدفئة. اليوم، تقول إن الجميع يريد الغاز، لكن لا أحد يريد أن يعيش بجانب أنبوب قد يتحول إلى قنبلة.

وبحسب شركة وادي الزيتونة للطاقة، المشغل المحلي للشبكة، فإن الأنبوب يمتد على طول 4.2 كيلومتر، ويغذي حتى الآن 1870 منزلا ومحلا تجاريا في بلدة الزيتونة ومخيمها. وقال مديرها التقني المهندس رامي قبلان الحسيني إن «الأعمال نفذت وفق المواصفات، وإن الضغط في الشبكة مستقر حاليا». غير أنه أقر بأن «بعض الوصلات المنزلية ما زالت بحاجة إلى تدقيق، وهذا طبيعي في أي مشروع بهذا الحجم».

لكن هذه الكلمات لم تطمئن السكان. فقد سجل فريق الدفاع المدني في الزيتونة، منذ بدء التجربة، 14 بلاغا عن تسرب للغاز، بعضها في مطابخ منازل لم تركب أجهزة التدفئة بعد. وفي 9 تموز وحده، استجاب الفريق لثلاثة بلاغات في يوم واحد، بينها بلاغ في مخيم الزيتونة نفسه، حيث اشتم سكان خيمة قريبة من الأنبوب رائحة الغاز قبل أن يلاحظ أحد أي تسرب مرئي.

وتقول رئيسة الفريق، النقيبة سلمى الدباغ، إن المشكلة ليست في الأنبوب وحده، بل في الطريقة التي ركبت بها بعض الوصلات. وأضافت: «رأينا أنابيب تمر تحت أعمدة الكهرباء وقريبة جدا من مجاري المياه، وهذا خطر كبير. نحن لا نريد أن نكون في موقع الإطفاء بعد وقوع الانفجار، بل نريد أن نمنعه قبل أن يحدث».

وتطالب الدباغ بتركيب أجهزة إنذار للغاز في كل منزل، وبتدريب السكان على كيفية التصرف عند الشك بتسرب، إضافة إلى إغلاق الأنبوب مؤقتا حتى تستكمل الفحوص الفنية. وقالت: «لا نريد أن نخيف أحدا، لكن الخوف الحقيقي هو أن نتأخر ثم نندم».

في المقابل، يرى بعض السكان أن المخاوف مبالغ فيها، وأن الأنبوب جلب لهم فرصة حقيقية لتحسين ظروف حياتهم. ويقول أبو عمر الشامي، وهو أب لخمسة أطفال يعمل في ورشة لتصليح الدراجات الهوائية داخل المخيم، إن فاتورة الغاز ستكون أقل بكثير من شراء الأسطوانات أو الحطب، شرط أن تبقى الأسعار مدعومة. وأضاف: «إذا ارتفعت الأسعار بعد شهرين، فسنعود إلى الحطب، ولن يكون أحد قادرا على منعنا».

وتعهدت شركة وادي الزيتونة للطاقة بإجراء فحص شامل للشبكة قبل نهاية أيلول، وبتوزيع كتيبات إرشادية على جميع المنازل المتصلة. كما أعلنت عن خط ساخن للطوارئ يعمل على مدار الساعة، على أن تبدأ حملة التوعية الأولى في مخيم الزيتونة يوم السبت المقبل. وحتى ذلك الحين، ستبقى أم سليم وجيرانها ينظرون إلى الأنبوب بمزيج من الأمل والخوف، وهم يعرفون أن الدفء الذي ينتظرونه قد يأتي من المكان نفسه الذي يخشونه.

مجلس أعيان وادي الزيتونة يقر موازنة 2026 بعجز محدود

الجلسة عقدت في قاعة المجلس بمقره الرئيسي في بلدة الزيتونة

صادق مجلس أعيان وادي الزيتونة في جلسته العادية التي عقدت يوم الثلاثاء الماضي على مشروع الموازنة العامة للسنة المالية 2026، بعد مناقشة استمرت ثلاث جلسات متتالية. وقد صوت لصالح المشروع 11 عضوا من أصل 15، فيما امتنع أربعة أعضاء عن التصويت. وتبلغ قيمة الموازنة المقرة 3 ملايين و420 ألف دينار، بعجز مقدر قدره 185 ألف دينار يغطى من الفائض المتراكم.

وقال رئيس المجلس، الشيخ عبد الرحمن أبو سليمان، في كلمته الختامية إن الموازنة «لم تكن سهلة، لأننا اخترنا أن نحمي الخدمات الأساسية من أي اقتطاع، رغم الضغوط التي يعرفها الجميع». وأضاف أن المجلس رفض اقتراحات بخفض مخصصات التعليم والصحة، مؤكدا أن هذين القطاعين «خط أحمر لا يمكن المساس به تحت أي ظرف».

وتتوزع النفقات الجارية على النحو التالي: 1 ملايين و860 ألف دينار للرواتب والأجور، و740 ألف دينار للخدمات والصيانة، و310 آلاف دينار للمنح والمساعدات الاجتماعية، فيما خصص مبلغ 275 ألف دينار لمشاريع البنية التحتية، من بينها تعبيد 4.2 كيلومتر من الطرق الداخلية وتوسعة شبكة الصرف الصحي في حي المنارة.

وفي المقابل، بلغت الإيرادات المتوقعة 3 ملايين و235 ألف دينار، أي بزيادة 6 بالمئة عن تقديرات العام الماضي، مدفوعة بتحسن الجباية المحلية وارتفاع عائدات رسوم النظافة. وأشار المدير المالي للمجلس، السيد فراس الكيلاني، إلى أن نسبة التحصيل الفعلي بلغت 87 بالمئة حتى نهاية حزيران، مقابل 81 بالمئة في الفترة نفسها من العام السابق.

وأكد الكيلاني أن المجلس اعتمد تقديرات محافظة في الإيرادات المتوقعة من الرسوم الجمركية، بعد تراجع حركة الشاحنات عبر معبر وادي الزيتونة الحدودي بنسبة 14 بالمئة خلال الربع الأول من السنة. وقال: «لا نريد أن نفاجأ بعجز أكبر في منتصف العام، لذلك اخترنا أرقاما واقعية حتى لو بدت أقل طموحا».

وتضمنت الموازنة مخصصات لتشغيل محطة الضخ الجديدة على نبع عين الصفصاف، التي من المنتظر أن تبدأ العمل مطلع تشرين الأول المقبل، إضافة إلى مبلغ 120 ألف دينار لصيانة المدرسة الثانوية للبنات في بلدة المنارة. كما رصد مبلغ 60 ألف دينار لتركيب إنارة شمسية في 230 نقطة مظلمة على الطريق الرابط بين الزيتونة وقرية كفر النخيل.

وأعلن رئيس المجلس أن لجنة الرقابة المالية ستباشر عملها في 1 أيلول، وأن أول تقرير ربع سنوي سيعرض على الأعضاء في 15 تشرين الأول. وقال: «الموازنة ليست وعودا، بل التزام أمام الناس، وسنحاسب أنفسنا قبل أن يحاسبنا أحد».

بلدية المنارة تطلق حملة لتشجير 5 آلاف شجرة على طريق الساحل

المشروع يستمر ثلاث سنوات ويشمل زراعة أشجار الزيتون والخروب

المنارة – الأحد ١٤ أيلول 2026: أطلقت بلدية المنارة صباح اليوم حملة واسعة لتشجير 5 آلاف شجرة على طول طريق الساحل الممتد بين المنارة وقرية عين الصفصاف، في خطوة تقول إنها تهدف إلى مواجهة التصحر وتحسين جودة الهواء في المدينة. وشارك في الحملة الأولى نحو 300 متطوع بين طلاب المدارس وموظفين في البلدية، توزعوا على ثلاثة مواقع زرعوا فيها أشجار الزيتون والخروب والسرو.

وقال رئيس البلدية المهندس كمال الدين الورداني في كلمة ألقاها عند مدخل الموقع الأول إن المشروع «ليس مجرد زراعة أشجار، بل استثمار في ذاكرة المدينة وفي صحة أبنائها». وأضاف أن البلدية خصصت للحملة ميزانية بلغت 1.8 مليون دينار، تشمل ثمن الشتلات وأنظمة الري بالتنقيط وسياجا واقيا لكل شجرة.

وأوضح مدير دائرة البيئة في البلدية السيد فادي منصور أن الشتلات اختيرت بعناية لتناسب التربة الرملية والرياح القوية التي تميز المنطقة الساحلية، مشيرا إلى أن فرقا متخصصة ستتولى الري والتقليم خلال السنوات الثلاث الأولى. وأكد أن البلدية ستعتمد على مياه معالجة من محطة المنارة الشرقية لري الأشجار في فصل الصيف، تجنبا لاستنزاف شبكة المياه العامة.

وتأتي الحملة بعد سنوات من الجدل حول توسعة طريق الساحل، الذي شهد خلال العقد الماضي قطع مئات الأشجار القديمة لصالح مشاريع الطرق والأبنية. وقالت عضوة جمعية أصدقاء البيئة في المنارة الدكتورة هالة السماوي إن الجمعية «ترحب بأي خطوة إيجابية، لكننا نريد أن نرى الأشجار التي قطعت تعوض بأشجار كبيرة وليس بشتلات صغيرة لا تعيش».

وردا على ذلك، أعلن الورداني أن البلدية ستنشر تقريرا سنويا عن نسب نجاح الشتلات، وأنها ستعتمد غرامات على كل شجرة تقطع أو تتلف بفعل البناء. وقال: «من يريد أن يبني على الطريق عليه أن يحمي ما زرعناه، وإلا فسيدفع ثمن ما أتلف».

وتستمر الحملة حتى نهاية تشرين الثاني، وتشمل في مرحلتها الثانية شارع الكورنيش وساحة الميناء القديم. وقال الورداني إن البلدية تأمل أن تصل إلى 12 ألف شجرة بحلول عام 2029، بما يعادل، بحسب تقديراتها، امتصاص نحو 900 طن من ثاني أكسيد الكربون سنويا.

الشيخ عبد المنعم الفرحان، وهو من قرية تل الصفصاف، يجلس أمام خيمته في مخيم الزيتونة وبيده صورة قديمة لبيته الذي تركه قبل أربع سنوات، الأحد 21 آب 2026 (تصوير: عبد الرحمن الشامي)

جميع الحقوق محفوظة © ٢٠٢٦ المنار للأرشيف والتوثيق · تصدر عن مجلس أعيان وادي الزيتونة